السعودية
وأزمة البترول

جميع حقوق الطبع محفوظة

٢٠٠١ م ١٤٢١ هـ

الناشر : المكتب المصرى الحديث

البريد الإلكتروني : almaktabalmasry@hotmail.com

القـــاهـــرة : ٢ شارع شريف عمارة اللواء ت : ٣٩٣٤١٢٧

الأسكندريـــة : ٧ شـــارع نوبـــار المنشيـــة ت : ٤٨٤٦٦٠٢

المطابـــــع : طريق مصر اسكندرية الزراعى ك ١٠ ت : ٧٤ / ٤٤٤١٠٧٠

السعودية وأزمة البترول

إعداد
دكتور / طاهر أحمد يحيى

المكتب المصرى الحديث

مقدمة

ينظر كل مسلم وعربى إلى المملكة العربيـــة الســعودية نظرة إجلال وإكبار، فهى التى تضم بين حدودهـــا الأرض المقدسة التى نريد لها جميعا السلامة والرخاء.

كما أننا جميعا نرى كيف أن ثروة البترول المذخورة فـــى أراضيها قد أعطت لمنطقتنا التـــى نعيـــش فيـــها أهميـــة إستراتيجية كبرى، فالقوى المحركة لعجلة الحضارة الحديثة تعتمد على الطاقة المذخورة فى أراضينا كى تدور وتســتمر عجلة الحياة.

وقد تمكنت الحكومة السعودية فى الماضى والحاضر مـن الحفاظ على هذه الثروة، ومن تنميتها، ومـــن إســتخدامها لتحقيق مصالح الإسلام والمسلمين، ولتحقيـــق مســتهدفات الأمة العربية، ولتحقيق تقدم ورفاهية الشعب السعودى.

ففى الماضى ساهمت حرب البترول جنبا مع قتال الجنـود فى تحقيق إنتصار العاشر من رمضان الذى أعـــاد للأمـــة العربية كرامتها بعد هزيمة ١٩٦٧.

وساهمت عوائد البترول فى إعمار بيت الله الحرام، ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث أصبحت المناسك ميسرة للحجيج فى صورة حضارية مشرفة، تدفع كل من يقصدها فى موسم الحج، أو معتمراً طوال العام إلى أن يتم زيارته فى راحة ويسر، وأن يدعو بالخير للقائمين عليها الذين تمكنوا بما حباهم الله أن تكون الأماكن المقدسة على أفضل صورة تمكن منها الإمكانيات المتاحة اليوم فى عالم البناء.

واستثمرت المملكة العربية السعودية ثرواتها فى إقامة ودعم المؤسسات التى ترعى جميع مصالح المسلمين فى العالم أجمع من خلال منظمة الوحدة الإسلامية والمنظمات والمؤسسات التابعة لها، والتى تسعى لتبنى جميع قضايا الأمة الإسلامية وتنمية واقعها السياسى والإقتصادى والإجتماعى والتنموى، ومن خلال رابطة العالم الإسلامى التى تسعى إلى تفعيل الدعوة للإسلام فى أنحاء الأرض، وغيرها من الهيئات والمؤسسات الدعوية والخيرية التى تساهم فى رعاية الأمة الإسلامية ودعمها.

وساهمت عوائد البترول أيضا فى بناء المدينة الحديثة بالمملكة العربية السعودية، فأصبح الزائر إلى المملكة يشهد حركة العمران الواسعة والنهضة الشاملة فى جميع الأنحاء. فتم إنشاء شبكة واسعة من الطرق، وأقيمت المؤسسات التعليمية والصحية فى جميع المناطق، وانشئت المدن الصناعية الجديدة، وتم تطوير صناعات عديدة كالمعادن والبتروكيماويات وغيرها، بحيث أصبحت المملكة تصدر العديد من المنتوجات ذات الجودة العالية والأسعار المنافسة.

وفتحت المملكة العربية السعودية أبوابها للعمالة القادمة من جميع البلدان الإسلامية المجاورة، لتساهم بما تحمله من خبرات وقدرات فى بناء نهضة السعودية الحديثة، ولتشارك بما تدفعه من تحويلات فى تحقيق حالة من الرخاء فى البلدان المجاورة.

وانشئت الحكومة السعودية العديد من الصناديق التى تقدم الدعم والرعاية للعديد من أوجه التنمية لقضايا العالم أجمع والأمة الإسلامية بوجه خاص.

وقد تفاعلت المملكة تفاعلا إيجابياً مع المستجدات العالمية فى مجالات العولمة والتجارة العالمية وغيرهـــا، بوصفـــها إحدى القوى الإقليمية التى تملك بعدا إستراتيجياً مؤثرا فـــى حضارة العالم أجمع.

لاشك أن الدور السعودى فى الماضى والحاضر قد حقـق للمسلمين وللعرب وللشعب السعودى العديد من أوجه الخير مما يجعل المملكة من أهم نقاط القوة التى تملكها الأمة مـــن بين مقدراتها.

وهى أيضا من أهم وأعظم ما تدخره هذه الأمة لمســتقبلها وهذا يدفع المثقفين المسلمين أن تكـــون عيونـــهم واعيـــة، وحارسة لما يمكن أن يحدق بها من أمور أو يحيق بها مـــن أخطار.

والبحث الذى بين أيدينا اليوم، والذى نلقى عليه الضـــوء فى هذه الدراسة هو بحث أجنبى صدر حديثا فـــى إحـــدى الدوريات البحثية المتخصصة يتعـــرض لموضـــوع هـــام وخطير وحيوى حول مستقبل المملكة العربية السعودية مـــن منظور غربى.

ولا تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج الأمر بتوجه محب أو معادى، حريص على خير أمتنا، أو مهتم بتقويض مصالحها، ولكن أهميتها تنبع من أنها تقدم لنا مثالا تقليديا حول رؤية الأخر لنا، ونظرته فينا. فنحن نرى أهم قضايانا الإستراتيجية من زاوية أخرى غير تلك التى يمكن أن نرى بها الأمور من الموقع الذى نقف فيه.

يبدأ البحث بدراسة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية، وكيف ينظر كل منهما إلى آلية تحديد سعر برميل البترول، وكيف ساهم كل منهما فى الماضى فى التأثير فى الأسعار.

وينظر البحث فى تطور مستوى الدخل القومى للسعودية، والتأثيرات المختلفة عليها، ومن أهمها تأرجح سعر البترول، وإستحقاقات حرب الخليج الثانية، والنمو السكانى فى المملكة.

وتتحدث الدراسة عن الإجراءات التى تتخذها الحكومة السعودية فى الوقت الحالى لإعادة الهيكلية الإقتصادية من

خلال الخصخصة والتناسق مع الأوضاع العالمية الجديدة الخاصة بتحرير التجارة.

ويتعرض البحث لأوضاع الأزمة الإقتصادية فى السعودية، وعن ماهية النتائج المترتبة عليها، والتى يمكن أن تهدد إستقرار الدولة.

كما يتعرض البحث لآثار الأزمة المالية الطاحنة على إنخفاض المشاريع العملاقة وعلى مدى الحرص على تقليص حجم العمالة الأجنبية وعلى التخلص من الخدمات التى تلحق خسائر فادحة بخزانة الدولة، وعلى مستقبل ثبات سعر الريال السعودى تجاه الدولار والعملات الأجنبية الآخرى.

ويتعرض البحث لحالة مؤسسات البنية الأساسية وخاصة توليد الكهرباء وتحلية المياه وما لحق بها خلال الأزمة الطاحنة التى تمر بها المملكة.

ويقوم الباحث بتفسير تحركات القادة السعوديين الداخلية والخارجية على أساس الإجراءات اللازمة لمواجهة الأحوال الحالية، سواء كان ذلك فى القوى التى تحرص

على التواصل معها داخل المجتمع الأمريكي أو على مستوى دول الشرق الاقصى أو من خلال إعادة تشكيل العلاقات مع إيران وبقية الدول المنتجة للبترول.

ويناقش البحث قضية إنتقال السلطة فى المملكة وعلاقته بمسار المملكة الإقتصادية والسياسية.

لاشك أن هذه الدراسة العميقة التى كتبت من منظور غربى ستجد لها أذان صاغية عند صانعى القرار فى الغرب ولم يعد العالم الغربى والقارىء العربى، والمثقف العربى يسمح بأن يغيب عن متابعة الحوارات والدراسات التى يقصد بها أن تتعرض لحاله حاضرا ومستقبلا.

وقد آلينا على أنفسنا أن نفتح عيوننا جيدا وأن ننقل للقارىء العربى أهم ما يقال فى الأجواء الخارجية ليكون مدركا لما يحيط به مما يمكن أن يؤثر على أوضاعه الحالية والمستقبلية.

تداعيات ارتفاع أسعار البترول

كيف حدث هذا الارتفاع؟

لم تتصدر أسعار البترول الصفحات الأولى لصحف الولايات المتحدة الأمريكية منذ أيام الأزمات الاقتصادية القديمة والرهائن الأمريكيين فى إيران، ولكن ما حدث من تضاعف بلغ ثلاثة مرات فى أسعار برميل البترول منذ يناير ١٩٩٩ اصبح مؤخرا يؤرق المستهلكين الأمريكيين (أو المواطنين الأمريكيين) ويستنزف حافظات نقودهم.

هذه الحقائق جعلت أسعار البترول وما يتبعها من زيادة فى أسعار وقود السيارات والتدفئة والكهرباء مصدرا لسخرية ونكات السياسيين والممثلين وأصحاب الكاريكاتير.

كيف حدث هذا الارتفاع بعد عقدين من الزمان انسمت فيهما أسعار البترول بالثبات بصفة عامة عند مستويات متدنية ومنخفضة. إذا كيف حدث هذا الارتفاع؟!

هناك عدة أسباب لهذا الارتفاع الحاد:

- منها خروج دول شرق آسيا من الأزمات الاقتصادية العنيفة بسرعة فاقت كل التوقعات مما أدى إلى زيادة الطلب العالمى على البترول.
- وكذلك إنتاج سيارات أمريكية مخصصة للسباقات بصورة كبيرة.
- وكذلك البطىء الشديد فى استعادة التوازن لصناعة البترول الروسية التى أطاحت بها سقوط الاتحاد السوفيتى مما قلل من إنتاجية البترول.

الدور السعودى

ولكن مع كل هذه الأسباب السابق ذكرها فإن واحدا من أهم الأسباب الرئيسية للارتفاع الجنونى الذى حدث فى أسعار البترول يرجع إلى سلسلة من القرارات التى اتخذت عن طريق أقرب حلفاء الولايات المتحدة وهى المملكة العربية السعودية والتى تعتبر اكبر دولة مصدرة للبترول فى العالم خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية.

تعتبر السياسة البترولية السعودية بصفة عامة عاملا مساعدا يمنع ارتفاع الأسعار ويحافظ على مستوى مقبول ومنخفض بالطبع لأسعار البترول إذا حدثت زيادات كبيرة لأى سبب من الأسباب.

ولكن عندما ارتفعت أسعار البترول خلال عام ١٩٩٩ فان السعوديين قاموا بخفض إنتاجهم بما يزيد عن مليون برميل يوميا. الأكثر من هذا أن السعوديين أصبحوا قوة دافعة لزيادة الأسعار زيادة محمومة حيث توصلوا إلى اتفاق فى مارس ١٩٩٩ مع كبرى الدول المنتجة للبترول سواء كانت دولا أعضاء أو غير أعضاء فى منظمة الأوبك (منظمة الدول المصدرة للبترول) هذا الاتفاق مضمونه خفض الإنتاج للمحافظة على ارتفاع الأسعار.

من المستفيد

إذا عدنا إلى عام ١٩٩٨ فإننا نجد أن أسعار البترول كانت قد انخفضت انخفاضا مخيفا حيث تدنت فى هذه الحقبة إلى أن بلغ سعر برميل البترول أقل من ١٠ دولار.

أما ارتفاع الأسعار للبترول فقد ساعد روسيا والـــدول الصديقة لأمريكا فى الشرق الأوسط وكذلـــك صناعـــة البترول الأمريكية الهزيلة على زيـــادة عوائدهـــا مـــن البترول.

تعتبر القاعدة الصناعية الأمريكية التى تمثل هذه الأيـــام قوه اقتصادية ضاربة إلى حد ما معزولة أو غـــير متـــأثرة بالزيادة أو بارتفاع أسعار البترول كما حدث عنـــد ارتفـــاع أسعار البترول فى حقبة السبعينيات حيـــث اســـتمرت فـــى النمو والزيادة غير متأثرة بهذا الارتفاع.

ولكن مع إستمرار الارتفاع فى الأسعار فى بدايات عـــام ٢٠٠٠ والذى يعتبر عام الانتخابات فقد امتزجت السياســـة مع الشتاء البارد المنتظر مما سيكون مدعـــــاة لأن يدفـــع المواطن الأمريكى موضوع البترول مرة أخرى إلى النقـــاط الساخنة والعناوين الرئيسية المسلط عليها الأضواء.

وقد اقترح كلينتون تحريـــر البـــترول مـــن الاحتيـــاطى الاستراتيجى وقد أوفد وزيـــر الطاقـــة الأمريكـــى (بيـــل

ريتشاردسون) لإقناع كبرى الدول المنتجة للبترول خاصة السعوديين لزيادة الإنتاج.

وقد تم هذا بالرغم من أن بعض أعضاء الكونجرس الأمريكى قد اقترحوا فرض عقوبات ضد الدول المنتجة للبترول إذا لم ترضخ للسياسة الأمريكية وتزيد من إنتاجها ولكن الإدارة الأمريكية قد فضلت أن تتسم لغة الحوار بالمودة والصداقة.

لا ترغب كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية فى أن تكون أسعار البترول منخفضة كثيرا ولا أن تكون مرتفعة كثيرا ولكن الخلاف فى وجهتى النظر الأمريكية والسعودية هو تحديد أى مستوى الذى يعتبر أو يطلق عليه (منخفض كثيرا) وأى مستوى يطلق عليه (مرتفع كثيرا).

واشنطن تقول دائما أن قوة السوق يجب أن تكون هى المحددة والحاكمة لسوق البترول ليس اتفاقيات الإنتاج النابعة من دوافع سياسية وإذا حدث تداعى فى الاقتصاد الأمريكى فإن السياسة البترولية السعودية التى تسعى لدفع

الأسعار إلى أعلى أكثر من الحدود المقبولة يمكن أن تفجر كارثة بين الرياض وواشنطن مماثلة لما حدث فى السبعينيات. ولتلافى مثل هذا الانهيار فى المصالح الخاصة بالدولتين فيجب عليهما أن يبدأ كل منهما فى تعديلات جوهرية فى وجهات النظر الأمريكية عن السعودية العربية و كذلك القوى المحركة للسياسة البترولية السعودية.

واشنطن ترى المملكة العربية السعودية دولة فاحشة الثراء و كانت الإدارات الأمريكية تنظر إلى الرياض على أنها عاملا ماديا مساعدا للسياسات الأمريكية سواء فى منطقة الشرق الأوسط (المثال الشديد الوضوح حرب الخليج١٩٩٩) وكذلك فيما هو وراء منطقة الشرق الأوسط (المجاهدين الأفغان، نيكاراجوا، تحول جورباتشوف فى الاتحاد السوفيتى) وفى نفس الوقت ظلت السعودية العربية تدفع أموالا نقدا نظير شراء كميات ضخمة من الأسلحة الأمريكية الشديدة التعقيد. أما الآن فقد رأت واشنطن أن السياسات البترولية السعودية قد انساقت أكثر وراء اعتبارات استراتيجية منها العلاقات العربية العربية وكذلك

العلاقات العربية الإسرائيلية وكذلك سياسات دول الأوبك مع عدم الأخذ فى الإعتبار العلاقة الأمريكية السعودية الحرجة.

التحول للأغنى أم التحول للأفقر

العقد السعودى بين العائلة و الشعب

أصبحت السياسة البترولية السعودية فى وقتنا الحاضر مدفوعة أساسا بالاحتياجات المالية الفورية لحكومة تتصارع من أجل الحفاظ على دولة تم تصنيفها فى السبعينيات على أنها من الدول الغنية أو الثرية التى توفر جميع الخدمات الاجتماعية والرعاية الاقتصادية لمواطنيها. مع الأخذ فى الإعتبار أنه فى هذه الحقبة من الزمن أى فى السبعينيات كانت الثروات السعودية تبدوا أنها بلا نهاية أو بلا حدود بينما كان عدد السكان منخفضا للغاية.

أما المجتمع السعودى حاليا فإنه يعتبر من أسرع دول العالم نموا وتزايدا فى السكان وعلى هذا فإن الحد الأساسي لتلافى الأزمة فى العلاقات السعودية الأمريكية هو تشجيع واشنطن للرياض على إعادة هيكلة اقتصادها بطرق تشجع القطاع الخاص السعودى وتخفف من الأعباء المالية التى تتحملها الدولة.

بدأ القادة السعوديون فى السنوات الحاضرة يتحدثون عن الخصخصة والإصلاح الاقتصادى إلا أنهم لم يتخذوا بعد أى خطوة إيجابية أو فعلية أو تنفيذية فى هذا المجال وبالتالى فإن ترددهم غير مفهوم.

إن الثبات السياسى لنظام الحكم الوراثى مشروط بعقد اجتماعى بين العائلة الحاكمة والشعب السعودى مضمونه أن يغدقوا عليهم من الثروات في سبيل إبقاءهم على كراسى الحكم كما كان ذلك واضحا فى حقبة السبعينيات. أما فى بداية ومنتصف التسعينيات فقد ظهرت المعارضة المحلية السعودية بصورة غير مسبوقة. وبالرغم من هذا فإنه قد تم القضاء عليها بفاعلية شديدة.

أما أكثر المخاطر خاصة التى تهدد ثبات الملكية أو العرش أو التاج السعودى فإنها الأزمة الاقتصادية الداخلية خاصة عندما تمتزج بخلل فى العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والتى قد يكون من شأنها تشجيع المعارضة السعودية الداخلية أو المحلية وكذلك المناهضين لها فى المنطقة على تحدى نظام الحكم السعودى وإسقاطه

مع استمرار السعوديين فى اتباع سياستهم الحالية فإن فرصة هذا الخطر تتزايد وتقترب من أن تصبح حقيقة واقعة.

الأمير عبد الله : "عصر الوفرة قد إنتهى"

كيف يمكن أن تتحول حكومة امتلكت رصيدا يزيد على ١٠٠ بليون دولار فى عام ١٩٨١ إلى حكومة تشد الحزام على البطون ولا تستطيع أن تغطى الاحتياجات اليومية.

نستطيع القول أن العشرين عاما الماضية لم تكن أعواما سعيدة على الحكومة السعودية والاقتصاد السعودى.

تحملت الرياض أعباء مالية خيالية حيث قام المسئولون السعوديون بدفع حصتهم فى فاتورة حرب الخليج الثانية وقد بلغ نصيبهم ٥٥ بليون دولار هذا بخلاف الكميات الهائلة من الأسلحة التى تم شراؤها بعد هذه الحرب. كما أنه أثناء الثمانينات قام السعوديون بدعم العراق فى حربها ضد إيران بما يزيد على ٢٦ بليون دولار وهذا ما لم يحدث عبر التاريخ لأى حكومة تستثمر أموالها بذكاء.

و قد انحدرت أسعار البترول فى نفس الوقت إنحدارا عنيفا من عصرها الذهبى فى السبعينيات حيث بلغ سعر

البرميل ٤٠ دولار فى ١٩٨١ ثم انحدرت إلى أقل من ١٠ دولار للبرميل ١٩٨٦. ثم ظلت بصفة عامة أقل من حد الـ٢٠ دولار للبرميل حتى عام ١٩٩٩.

وبالرغم من هذا فإن هذه التغيرات العنيفة فى أسعار البترول لم تغير قدر أنملة من عادات الأنفاق للسعوديين أى أن ميزانية الحكومة السعودية لم تكن مرتبطة بأسعار البترول بالرغم من أن البترول يمثل من ٧٥% من موارد الدخل القومى وأن الحفاظ على كلا من مستوى الأنفاق الدفاعى الهائل وكذلك الإنفاق الضخم على الخدمات الاجتماعية لمجتمع ينمو بسرعة جنونية بنسبة ٣% سنويا قد وضع السعودية فى المنطقة الحمراء منذ عام ١٩٨٣. وعندما لم تصبح الاحتياجات النقدية اللازمة لتغطية هذا العجز الهائل فى متناول السعوديين فقد بدأ السعوديون الاقتراض من السوق المحلى.

و من المتوقع أن يصل الدين المحلى للسعودية نهاية عام ٢٠٠٠ إلى ١٣٣ بليون دولار والذى يعتبر أكثر من ١٠٠% من الدخل القومى. وهذا المستوى من الدين

المحلى يقترب من الحدود الموضوعة من البنك الدولى التى تجعل استخدام السوق المحلى لتغطية العجز الحكومى مخاطرة استراتيجية شديدة الخطورة.

عندما تداعت أسعار البترول فى ١٩٩٨ واجه السعوديون أزمة اقتصادية طاحنة. فقد احتياطى السوق السعودى ٣٠% من قيمته فى هذا العام وحده ولم تستطع الحكومة السعودية أن توفى المقاولين والقائمين على تنفيذ المشروعات المختلفة بحقوقهم المالية. بلغ العجز فى الميزانية عام ١٩٩٨ حوالى ١١% من إجمالى الدخل القومى.

وقد صرح ولى العهد الأمير عبد الله القائم بأعمال الملك فهد المريض فى مؤتمر مجلس التعاون الخليجى فى ديسمبر ١٩٩٨ بأن عصر الوفرة قد انتهى ويجب علينا جميعا أن نتعود على نظام جديد للحياة لا يعتمد كلية على الدولة.

لأول مرة السعودية تقترض

لم يكن السعوديون وحدهم هم الذين لمسوا ولاحظوا هذه المشاكل التى نتج عنها الضعف أو الوهن الإقتصادى. بل أدى العجز الهائل فى ميزان المدفوعات إلى انتشار شائعات فى الأسواق المالية العالمية تتضمن إعادة تقييم الريال السعودى الذى ظل ثابتا لعقود طويلة أمام الدولار بمعدل ٣,٧٥ريال.

اضطر السعوديون للذهاب إلى دولة الإمارات العربية المتحدة فى ديسمبر ١٩٩٨ لاقتراض ٥ بليون دولار نقدا، ذلك لتقوية الموقف المالى السعودى المتداعى.

كما استخدمت الحكومة السعودية فى فترات سابقة خلال نفس العام سلطة الاقتراض لشركة البترول الحكومية (آرامكو السعودية) كمصدر للاقتراض الدولى حيث اقترضت مبلغ ٤,٦ بليون دولار.

كل هذه الأمور تعتبر مقدمات لكارثة مالية طاحنة للسعودية.

ينبغى أن تكون الإستجابة المنطقية لمثل هذا النوع من الأزمات والكوارث بالخفض الشديد فى الإنفاق الحكومى بجوانبه المختلفة والعمل على زيادة الدخل من الموارد الممكنة.

ولقد حاول السعوديون بعض الشىء فى هذا الصدد، حيث قاموا بخفض الدعم الزراعى المقدم للزراعيين وقاموا بزيادة أسعار الخدمات الحكومية وحددوا الأقساط الواجب سدادها لشراء الأسلحة وقاموا برفع أسعار السلع المدعومة مثل الوقود.

وتعتبر الرياض متفوقة على كثير من دول الخليج النفطية فى محاولات الإصلاح الاقتصادى من نواحى مختلفة. وبالرغم من ذلك تعتبر هذه الخطوات كحبو الأطفال ولا يمكنها أن تتغلب على الأزمات المالية الطاحنة ولا أن تعيد ترتيب البيت السعودى من الداخل.

كذلك زادت الأسعار المحلية للوقود فى محطات الوقود وخدمات التليفون ورسوم التأشيرات فى عام ١٩٩٩. كل هذه الزيادات من شأنها أن تضخ مبلغا يقترب من ١ بليون

دولار سنويا مع العلم أن العجز فى الميزانية السعودية سنة ١٩٩٩ بالرغم من الزيادة الكبيرة التى حدثت فى أسعار البترول هذا العام كان يفوق ٩ بليون دولار.

لا تكون المواجهة الحقيقية لهذه الأزمة الاقتصادية الطاحنة إلا بتخفيض الميزانية السعودية بصورة كبيرة مع العلم بأن النسبة الكبرى منها (٦٥% خلال ١٩٩٨) تذهب إلى دفع الرواتب الحكومية ودفع أقساط الدين القومى.

وبصفة عامة فإن كل المواطنين السعوديين المشاركين فى القوى العاملة موظفين لدى الدولة وبالتالى فإن إنهاء عملهم والتخلص منهم أى رفدهم سيكون له آثار سياسية يخشى النظام الحاكم منها أو لا يريد مواجهتها.

يمكن توضيح المشاكل المتوارثة للتحكم فى الأنفاق الحكومى فى ميزانية عام ٢٠٠٠ حيث ازداد الأنفاق الحكومى بنسبة ١٢% وبالرغم من ارتفاع أسعار البترول ارتفاعا كبيرا فإن العجز المتوقع يقترب من ٧,٥ بليون دولار وهو يمثل حوالى ١٥% من إجمالى الدخل فى ذلك العام.

العقد الإجتماعى يختـــل

إن رفض السلطة فى الرياض لفرض إجراءات حاســـمة لمواجهة العجز اصبح غير مفهوم خاصة فى الفترة الحاليـة والتى حدث فيها ارتفاع نسبي فى أسعار البترول. أن العقـد الاجتماعى السعودى الذى تم إبرامه فى زمن الوفرة خـلال السبعينيات يستدعى علـــى الحكومـــة أن توفـــر وظـــائف وخدمات للمواطنين.

هذا العقد الاجتماعى أوشك على الانهيار مـــع الزيـــادة السكانية المحمومة وانخفاض عوائد البترول خلال العشـــرة سنوات الماضية.

فنجد أن الخدمات الطبية لا تستطيع أن تغطـــى أعـــداد السكان المتنامية.

و لا تستطيع الحكومة استيعاب الأعداد المتزايدة بسرعة كبيرة من خريجى المـــدارس العليـــا والكليـــات فالبطالـــة

أصبحت الآن مشكلة خطيرة للشباب السعودى. هذا إذا أخذنا فى الإعتبار أن القطاع الخاص السعودى مازال يفضل استخدام العمالة الأجنبية التى تتقبل أجورا منخفضة جدا -عما يأخذه العمال السعوديين- ويعطون معدلات أعلى من العمل و بإمكان أصحاب الأعمال قيادتهم وفق الطريقة التى يفضلوها بسهولة أكثر من تعاملهم مع السعوديين.

و قد أدت الأزمة المالية الطاحنة إلى إنخفاض المشاريع العامة العملاقة والتي كانت فى فترة من الفترات تدفع الصناعة السعودية، نجدها الآن قد انخفضت انخفاضا كبيرا. وعندما تتحصل الحكومة على بعض الإيرادات الإضافية فإنها تجد كثيرا من المشكلات التى تحتاج إلى الأنفاق عليها.

نجد أن هذا النوع من السياسة هو الواقع و الذى يمهد هذه المرحلة لمشاكل خطيرة فى المدى القريب خاصة إذا تعرضت أسعار البترول للانخفاض مرة أخرى.

نحو وقف النزيف المالى

يجب على الحكومة السعودية أن تواجه الأزمة المالية الطاحنة عن طريق خصخصة بعض الخدمات الحكومية التى تحقق خسائر فادحة.

و بالتالى فإن هذا الإجراء من شأنه أن يؤدى إلى زيادة العوائد المالية الحكومية عن طريق بيع الأصول. كما أن التخلص من بعض هذه الخسائر يساعد على وقف النزيف المستمر فى الميزانية.

أصبح حديث الخصخصة متداولا فى الأجواء السعودية منذ سنوات إلا أن الخطوات التنفيذية مازالت بطيئة للغاية ومن الواضح أن الحكومة السعودية لا تنوى خصخصة المشاريع التى تضخ أموالا وعوائد للحكومة مثل جوهرة التاج أو الدجاجة التى تبيض ذهبا وهى شركة (آرامكو) السعودية الشركة العملاقة فى مجال البتروكيماويات.

ولكن السعوديين مازالوا مترددين حول الشركات التي تسبب الاستنزاف المالي. ونجد أن البرامج والخطط اللازمة للتخلص من أكبر الشركات الخاسرة والتى تسبب

نزيفا ماليا كبيرا وهي شركة (الخطوط الجوية السعودية) مازالت تمضى فى بطىء شديد.

اعتمدت الحكومة قرارا فى ديسمبر الماضى يفيد ضم شركات الكهرباء المحلية جميعها فى مؤسسة واحدة ويعتبر هذا القرار خطوة تمهيدية لتجزئة المؤسسة الكبيرة إلى ثلاثة أقسام رئيسية. القسم الأول التوليد أو الإنتاج، القسم الثانى النقل، القسم الثالث التوزيع. و يعد هذا القرار تمهيدا يتبعه دعوة القطاع الخاص للاشتراك فى القسم الخاص بالتوليد أو الإنتاج.

ولكن نجد أن هذه الخطوة البسيطة تجاه الخصخصة قد حدثت بعد اكثر من ١٠ سنوات من الخسائر الناجمة عن هذه الشركات المحلية التى تمد المواطنين بالكهرباء بأسعار منخفضة جدا عن الأسعار العالمية. وبالطبع كان يستوجب تغطية الخسائر الفادحة الناجمة عن مثل هذه الشركات إما من ميزانية الدولة أو من أرباح الشركات الأخرى التى تحقق أرباحا مثل آرامكو السعودية والتى كانت تبيع البترول هى الأخرى بأسعار تنخفض كثيرا عن أسعار السوق العالمى.

هناك استجابة منطقية أخرى لهذه الكارثة المالية الطاحنة وهى إعادة تقييم الريال وقد يعد هذا الإجراء من الناحية السياسية مستحيلاً.

إعادة التقييم من الممكن أن تؤدى إلى خفض العجز فى ميزان المدفوعات وتوفير قدراً هائلاً على الدولة من الأموال المستخدمة بواسطة البنك المركزى السعودى لحماية الريال فى الأسواق العالمية.

ولكن فى نفس الوقت فإن إعادة التقييم من الممكن أن ينتج عنها هروب أموال القطاع الخاص السعودى إلى خارج الدولة فى الوقت الذى تبذل فيه الدولة قصارى جهدها لتشجيع الاستثمار الوطنى والأجنبى لجذب أموالهم إلى داخل المملكة.

تتفاوت تقديرات الثروات الخاصة للسعوديين خارج البلاد تفاوتا شديدا من ٢٠٠ بليون دولار إلى حوالى ٨٠٠ بليون دولار. وتعلم الحكومة أنها تحتاج لجلب بعض هذه الأموال إلى داخل الدولة خاصة إذا كان هناك دورا اكبر للقطاع الخاص فى الإقتصاد السعودى.

ومن هنا فإن إعادة التقييم قد تكون لها دلالات عكسية أو سلبية لتشجيع المستثمرين كذلك فإن إعادة التقييم قد تكون سببا فى إحداث التضخم فى دولة ذات اقتصاد استهلاكى وكانت متمتعة بالحماية من تذبذب الأسعار بثبات سعر الصرف لفترات طويلة.

البنية الأساسية تتداعى

نجد أن البنية الأساسية للمملكة التى قد تم إنشاؤها فى السبعينيات والثمانينيات قد بدأت الأن تتداعى. هذه البنية الأساسية سوف تحتاج إلى استثمارات هائلة تقدر بأكثر من ١٠٠ بليون دولار خاصة فى قطاعى الماء والكهرباء حتى تتواءم مع الزيادة السكانية المطردة. وقد اصبح من المعتاد فى المدن السعودية الكبيرة إنقطاع الكهرباء خاصة فى اشهر الصيف، وكذلك مشاريع تحليه المياه. كما حدث فى جده التى تعتبر ثانى اكبر مدينة فى المملكة حيث حدث انقطاع فى المياه ولم تعد كافية لتغطية الطلب المتزايد.

بالطبع لن يستطيع توفير هذه الاعتمادات المالية الضخمة اللازمة لتفادي هذا التداعي سوى القطاع الخاص الوطني أو العالمي.

إلا أن هذه المقترحات المطروحة لزيادة استثمارات القطاع الخاص والأجنبي في قطاع الكهرباء السعودي قد قوبلت بالرفض من جهة الحكومة التي تريد أن تحافظ على ارتفاع محدود فقط في الأسعار للمستهلكين. وعلى ذلك فإن الحكومة السعودية تخشى من أن الخصخصة لن تؤدي فقط إلى ارتفاع الأسعار ولكن تؤدي إلى فقد الدولة السيطرة على الاقتصاد.

ومما ذكرنا فإن التشريعات الخاصة بتشجيع شركات الكهرباء المحلية وإعادة النظر في القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي قد تكون علامات لاستجابة النظام السعودي للمضي في طريق الخصخصة.

لا تكمن المشكلة في عدم استيعاب السعوديين للأزمات المالية الطاحنة حيث أصبحت المشاكل الاقتصادية والأزمات المالية هي الموضوع الرئيسي المطروح على

كافة المستويات فى جميع أنحاء المملكة. وهناك محادثات و تشاورات خلال هذه الأيام بين الحكومة وبين قطاع الأعمال ممثلا فى غرف التجارة المحلية والمجلس القومى لغرف التجارة.

ويقول كثير من المواطنين أنهم يتفهمون ويستوعبون الاحتياج إلى إجراءات من شأنها الترشيد المالى ولكن نقطة الخلاف الأساسية أن هذا الترشيد وشد الأحزمة يجب أن يكون شاملا للطبقة العليا. الطبقة العليا من الحكومة وكذلك العائلة الحاكمة ولا يكون مفروضا فقط على المواطنين السعوديين من الطبقة المتوسطة.

وذلك كما طلب الأمير عبد الله فى ديسمبر ١٩٩٨ بشد الأحزمة. وقد صرح الأمير عبد الله فى أغسطس ١٩٩٩ أمام المجلس الاقتصادي الأعلى وطلب من كبار رجال الاقتصاد فى الدولة العمل على إيجاد سياسات اقتصادية جديدة.

وعليه فإن نقطة الضعف تكمن فى عدم الرغبة فى مواجهة المصاعب السياسية نتيجة لقرارات الإصلاح

الاقتصادية الصحيحة ولعدم وجود هذه الرغبة فإنه يتعين على الحكومة السعودية أن تظل فقط معتمدة على أسعار البترول المرتفعة لتحافظ على الميزانية والاقتصاد من الانهيار.

البترول فى العائلة
بين الإرتفاع و الإنخفاض

اضطرت الأزمة المالية الطاحنة السعودية أن تعيد التفكير فى السياسة البترولية. أصبحت السعودية منذ ارتفاع أسعار البترول بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ إحدى الدول المتحكمة فى الأسعار فى منظمة الأوبك حيث تعتبر الدولة الأكثر إنتاجا فى المنظمة كما أن السعودية لها احتياطيات من البترول ستبقى لأكثر من ١٠٠ عام قادمة بنفس معدلات الإنتاج الحالية. لهذا فإن المملكة العربية السعودية ليس عندها الرغبة فى دفع الأسعار للارتفاع كثيرا.

فلقد استوعبت السعودية درسا شديد المرارة فى مرحلة معينة خلال الثمانينيات بأن الارتفاع الشديد فى سعر البترول سوف يضطر المستهلكين إلى اللجوء لمصادر أخرى بديلة للطاقة. وعندما بدأ عقد الثمانينيات وكان فى وقتها هناك طلبا متزايدا على البترول صاحبه الاضطرابات الناجمة عن حدوث الثورة الإيرانية مما أدي

إلى رفع سعر برميل البترول فى هذه الفترة إلى أكثر من ٤٠ دولار للبرميل.

ومع منتصف الثمانينيات انخفض الطلب انخفاضا شديدا وصاحب ذلك ظهور مصادر اخري للبترول مما أدى إلى إنهيار الأسعار. وعندما خرج البترول الكويتى والعراقي من السوق العالمي بعد احتلال صدام حسين الكويت فى ١٩٩٠ بدأت الاسعار فى معاودة الارتفاع حتى وصلت إلى ٣٠ دولار للبرميل. ولكن السعوديون تداركوا هذا الارتفاع فى الأسعار وقاموا بسرعة شديدة بزيادة إنتاجهم لخفض سعر البرميل إلى ٢٠ دولار. ولم يكن هذا الإجراء بزيادة الإنتاج استجابة او رضوخا للأوامر الأمريكية فقط ولكن كان أيضا على المدى البعيد يعتبر لصالح السعوديون أنفسهم.

على الجانب اللآخر فإن السعوديين لا يرغبون فى أن تنخفض أسعار البترول انخفاضا شديد حيث سيؤدى ذلك إلى عدم تغطية عوائد البترول لاحتياجات الميزانية والإنفاق. وقد دأبت السعودية فى بداية الثمانينيات أن تلعب

دور المحافظ على التوازن فى منظمة الأوبك وذلك بخفض إنتاجها لرفع الأسعار أو زيادة إنتاجها لخفض الأسعار.

طرد زكى يمانى

انخفض متوسط الإنتاج السعودي انخفاضا كبيرا من حوالي ١٠ مليون برميل يوميا عام ١٩٨١ إلى أقل من ٣,٥ مليون برميل يوميا فى عام ١٩٨٥. وصاحب ذلك انخفاض فى عوائد البترول من ١١٣ بليون دولار عام ١٩٨١ إلى ٢٥,٩ بليون دولار عام ١٩٨٥.

و بالرغم من هذا فإن الإنخفاض الرهيب فى الإنتاج قد فشل فى وقف الإنهيار فى أسعار البترول حيث صاحب ذلك انخفاض فى الطلب العالمي على البترول.كما قامت كثير من الدول الغير أعضاء فى منظمة الأوبك بزيادة إنتاجها من البترول العالمى و أيضا قامت دولا عديدة أعضاء فى منظمة الأوبك بزيادة إنتاجها زيادة كبيرة عن الحصص المفروض عليهم الالتزام بها.

وقد قامت السعودية بمحاولة إرغام الدول المنتجة للبترول سواء داخل منظمة الأوبك أو خارجها على الالتزام بحصصها المقررة لها و ذلك بإتخاذ قرارا بزيادة إنتاجها

فى النصف الأول من عام ١٩٨٦. ولكن هذا الإجراء قد زاد من الإنحدار الشديد فى أسعار البترول مما أدى إلى خفض عوائد السعودية من البترول بالرغم من الزيادة الكبيرة للإنتاج.

وقد أدي هذا إلى طرد وزير البترول السعودي أحمد زكي يمانى الذى ظل فترة طويلة وزيرا للبترول السعودي حيث كان هو المخطط لزيادة الإنتاج فى ٨٦. وبعد طرده قامت المملكة بخفض إنتاجها خفضا كبيرا. وقامت الدول الأعضاء فى منظمة الأوبك بتصحيح مسارها ووعدت بالالتزام بالحصص المقررة لها.

وقد أدي هذا إلى بداية استعادة البترول لمكانته فى نهاية الثمانينات وتأرجحت الأسعار حول الـ ١٥ دولار للبرميل. وقد استوعب السعوديون دروسا شديدة المرارة خلال حقبة الثمانينات نتيجة لخسارتهم فى سوق البترول وانخفاض العوائد الناتجة منه.

بدأت السعودية مع أزمة حرب الخليج فى عام ١٩٩٠ تستعيد كثيرا من خسارتها التي تحققت خلال الثمانينات

وأصبحت تسيطر على السوق مرة أخري بالرغم من أنها لم تصل إلى أسعار البترول المنشودة بواسطة منظمة الأوبك. وبالرغم من انخفاض أسعار البترول في عام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ من ٢٠ دولار للبرميل إلى أقل من ١٥ دولار للبرميل فقد رفض السعوديون خفض إنتاجهم وقلموا بضخ ٨,٩ إلى ٩ مليون برميل يوميا. وقد استوعبوا جيدا من درس عام ١٩٨٦ أن الإنتاج الغزير من البترول لإرغام الدول الأخرى على الالتزام بالسياسة السعودية قد يأتى بنتائج عكسية تضيب السعوديين أنفسهم بأضرار بالغة الخطورة. و بالرغم من هذا فقد كرروا ما فعله زكى يمانى و كان سببا فى إقالته عام ١٩٨٦ إعتقادا منهم أنه باستطاعتهم إحكام السيطرة على الإنتاج العالمي بإخراج المنتجين المنافسين خارج حلبة السوق وذلك باستمرار ضخ إنتاج كميات متزايدة من البترول مهما انخفض السعر. ذلك لأن تكلفة إنتاج البترول السعودى قليلة مقارنة بالدول المنتجة الأخرى كما أنها تمتلك احتياطيات هائلة لا تخشى

عليها من النفاد. ولكن هذه الاستراتيجية تعنى أن السعودية سوف تنخفض عوائدها لأكثر مما تتحمل معيشتهم المرفهة.

مساعى ولى العهد فى واشنطن

أصبح المحافظة على مستوى معين من العوائد المالية لبيع البترول لها أهمية قصوى عند القيادة السعودية حيث أن المصادر البديلة لتغطية العجز فى الميزانية مثل الاقتراض المحلى أو خفض الاحتياجات أصبحت غير ذات فاعلية. وأصبحت المحافظة على التوازن بين مستوى الأسعار ومستوى التحكم فى السوق هى المحرك الأساسى للسياسة البترولية السعودية فى أواخر التسعينيات.

لقد دفعت رغبة المملكة العربية السعودية فى الحفاظ على نصيبها فى السوق الأمير عبد الله إلى عقد إجتماع فى واشنطن فى سبتمبر ١٩٩٨ مع ممثلى شركات البترول الأمريكية الرئيسية. وفى نفس الوقت اصبحت دولا أخرى كثيرة خاصة فى منطقة حوض الـ Caspian وكذلك بعض دول الشرق الأوسط أصبحت تدعو الشركات متعددة

الجنسيات مرة أخرى للمشاركة فى التنقيب عن البترول واستخراج البترول مع الوعد بحصص مرضية من عوائد البترول لهذه الشركات. وحدث هذا التحول أو هذه العودة إلى الشركات متعددة الجنسيات بعد عقود من الإعتماد على الإمكانيات القومية لهذه الدول فى البحث والتنقيب والإنتاج. أما هذا التحول فقد كان مدفوعا بالاحتياج إلى رأس المال الكبير المطلوب مشاركته فى هذا المجال وكذلك التقنيات الحديثة وأيضا الإمكانيات أو القدرات العالية على التسويق والتى تتمتع بكل هذه المزايا شركات البترول الضخمة متعددة الجنسيات ويمكن أن توفرها لهذه الدول.

وفى هذا الصدد نجد أن السعودية أفضل حالا من كثير من الدول المنتجة للبترول حيث قامت السعودية فى بداية التسعينات بالإعتماد على شركة أرامكو السعودية فى استخدام حقل شيبه الضخم بجوار حدود السعودية مع الإمارات العربية المتحدة وذلك بالإعتماد على مصادرها فقط. ولكن نجد أن تكاليف إنتاج البترول السعودى تتجه الأن إلى الأرتفاع بينما تنخفض تكاليف الإنتاج فى الدول

الأخرى أو تتجه إلى الأنخفاض. بالرغم من هذا فإنه يجب الإشارة إلى أن البترول السعودي مازال هو الأرخص في الإنتاج مقارنة بالانتاج العالمي. وإذا استعادت شركات البترول متعددة الجنسيات الضخمة مكانتها فى دول الشرق الأوسط ودول خوض الـ Caspian بالحصول على عوائد مجزية بالنسبة لها فإنهم سيحاولوا زيادة الإنتاج من الدول المضيفة لهم. وترغب السعودية فى أن تكون هى المصدر الرئيسي والأكثر أهمية لإنتاج البترول خاصة فى أسواق الطاقة المتنامية والمتزايدة فى منطقة سوق آسيا. وهذه المنطقة تسيطر على إمداداتها البترولية الشركات الكبرى متعددة الجنسيات. كما أن السعودية ترغب فى الإستفادة من التكنولوجيا المتقدمة التى تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات. كما أن السعوديون يرغبون في اشتراك المستثمرين الأجانب فى قطاعات أخرى للطاقة وذلك مثل تنمية الغاز الطبيعى وتوليد طاقة الكهرباء للسوق السعودى المحلى. وقد كانت مقابلة الأمير عبد الله فى واشنطن بغرض توضيح وتذكير شركات البترول الكبرى بأن

السعودية مازالت تعتبر الفرصة الذهبية بالنسبة لهم لتنمية البترول فى المستقبل .كما حاول الأمير عبد الله طلب مشاركة هذه الشركات فى قطاعات أخرى للطاقة بخلاف البترول.

إذا كانت مخاوف الحفاظ على نصيب السعودية فى سوق البترول قد دفعت إلى مقابلة سبتمبر ١٩٩٨ فإن القلق على الأسعار أصبح خلال هذه الأيام هو المحرك الأساسى للسياسة الإنتاجية للبترول داخل وخارج منظمة الأوبك.

السعودية مايسترو منظمة الأوبك

لقد ارتكب السعوديون وبقية منتجي البترول الأعضاء فى منظمة الأوبك عام ١٩٩٧ خطأ فادحا حيث قررت الدول الأعضاء فى المنظمة زيادة انتاجها من البترول بالرغم من اشتداد الأزمة الاقتصادية التى حدثت لدول شرق آسيا فى هذه الفترة. وقد أدى إنتاج الأوبك المتزايد من البترول فى نفس الوقت الذى انخفض فيه الطلب الأسيوى إلى تدهور أسعار البترول العالمية تدهور شديد حيث انخفض سعر برميل البترول إلى ما يقرب من ١٢ دولار للبرميل.

وأدى هذا إلى إتفاق السعودية وفنزويلا والمكسيك (دولتين غير أعضاء فى منظمة الأوبك) فى مارس ١٩٩٨ إلى خفض إنتاجهم من البترول. حيث خفضت السعودية إنتاجها اليومي بمقدار ٣٠٠ ألف برميل يوميا. ولقد نفذت بقية الدول الأعضاء فى منظمة الأوبك وكذلك الدول المنتجة خارج المنظمة هذا الإتفاق وشملت الدول غير

الأعضاء النرويج وسلطنة عمان و قامت كلا منهما بخفض الإنتاج. و قد بلغت إجمالى الكميات المخفضة ١,٥ مليون برميل يوميا.

أدى هذا الإلتزام فى حينه إلى إرتفاع سريع فى أسعار البترول إلا أنه لم يدم لوقت طويل حيث بدأت الأسعار فى الإنحدار مرة أخرى عندما بلغت الأزمة الاقتصادية الآسيوية مداها.

كما أن بعض الدول المنتجة للبترول خاصة إيران قد تراجعت عن اتفاقيات خفض الإنتاج. تبع هذا فى ديسمبر ١٩٩٨ انخفاض حادا فى الأسعار حيث تدني سعر البرميل إلى أقل من ١٠ دولار وأصبح السعوديون يواجهون خطرا لازمه اقتصادية طاحنة محققة.

بدأ السعوديون مفاوضات فورية مع إيران حول إقناعهم بخفض إنتاجهم لمحاولة تدارك هذه التداعيات الشديدة فى الأسعار. فقد بدأت العلاقات الإيرانية السعودية فى تحسن ملحوظ منذ مايو ١٩٩٧ حيث تم انتخاب الرئيس محمد خاتمي والذي بدأ فى محاولة إصلاح السياسة الإيرانية

الخارجية وتحسين علاقتها مع الدول العربي. لقد اجتمعت رغبة الدولتين على رفع أسعار البترول إلى أعلى.

أدت هذه المفاوضات إلى اتفاقية اكثر عمقا في مارس ١٩٩٩ لخفض الإنتاج بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة الأوبك بما فيها إيران. وقد أدى هذا الخفض الجديد إلى تقليل البترول في السوق العالمي إلى ٢ مليون برميل بترول جديدين علما بأن المملكة السعودية تحملت ٢٥% من هذه الكميات المخفضة.

هذا الخفض الهائل في الإنتاج صاحبه تزايد غير متوقع في الطلب الأسيوى للبترول وذلك نتيجة لخروجهم من أزمتهم الاقتصادية مما أدى إلى تحقيق المعادلة الصعبة ومعاودة أسعار البترول للارتفاع بالنسبة للسعوديين والدول الأخرى المنتجة للبترول. واستمرت الأسعار في تحسن بالنسبة للسعودية وغيرها من الدول المنتجة للبترول مما أدى إلى زيادة عوائد جميع هذه الدول من البترول بالرغم من مستويات الإنتاج المنخفضة.

وقد أكدت الدول الأعضاء فى منظمة الأوبك خلال اجتماعها فى سبتمبر الماضى (١٩٩٩) على الإلتزام بخفض الإنتاج والحصص المقررة لكل منها. و بهذا نجحت السياسة البترولية السعودية فى السنة الماضية فى تحريك الأسعار إلى أعلى وفى نفس الوقت عدم التضحية بنصيبها فى السوق العالمي. مما جعل السعودية تثبت إلى حد ما فى مواجهة الأزمة الاقتصادية ولكن لا أحد يعلم إلى أى مدى سيستطيع السعوديون المحافظة على هذا التوازن.

لقد كان نجاح السعوديون معتمدا على بعض الظروف المساعدة مثل زيادة الطلب للدول الشرق أسيوية وانطلاقة الإقتصاد الأمريكى وكذلك اقتناع ورغبة الدول الأخرى المنتجة فى الالتزام بحصصها المقررة. ولكن إذا استمرت أسعار البترول فى الارتفاع فإن دولا أخرى ستدخل فى الإنتاج ويدخل بترولها فى السوق بينما لن يزداد الطلب على البترول بمعدلات كبيرة. وعلى هذا فإن تزايد ارتفاع الأسعار قد يؤدى إلى انخفاض فى الطلب. وإذا انخفضت الأسعار فإن الدول الأعضاء وغير الأعضاء فى المنظمة

ستلجأ إلي عدم المحافظة على حصصها المقررة لمحاولة تعويض انخفاض الأسعار مما سيعيد السيناريو الذى حدث فى بداية ومنتصف الثمانينات.

و يبدو أن السعوديين حاليا لا يرغبون فى اتباع نفس الدور الذى لعبوه أثناء الثمانينات وذلك بالتضحية بإنتاجهم وحصتهم فى السوق العالمى من أجل تغطية العواقب الوخيمة الناجمة عن عدم التزام غيرها من الدول المنتجة بالحصص المقررة لها. ولكن على المدى القصير فإن السياسة البترولية السعودية ستأخذ فى الإعتبار بمنتهى الحذر والحرص مستوى الأسعار لسبب بسيط جدا وهو شدة احتياج الحكومة السعودية للأموال فى الوقت الحاضر.

إعادة النظام... للبيت الحاكم

السعودية استوعبت الدرس

يجب أن يتأقلم صانعي السياسة الأمريكية مع التباينات فى الطرح السعودى للسياسة البترولية. ويجب أن تتبين واشنطن في المدى القصير أن الرياض لن تتورع عن زيادة إنتاجها من البترول إذا دعتها الضرورة لذلك.

لم تعد الحكومة السعودية تتأثر بتهديدات ومخاوف الولايات المتحدة الأمريكية كرد فعل لارتفاع أسعار البترول. وكذلك النصائح والمحاضرات حول مخاطر السيطرة والتحكم فى الأسواق لها تأثير كبير على قرارات الحكومة السعودية. حيث كانت قد واجهت مخاطر أزمة اقتصادية طاحنة منذ حوالى ثمانية عشر شهرا دون أن تلقي أى عون أمريكى يساعدها على مواجهة هذه الأزمة الطاحنة أو حتى أى تعاطف.

لذلك فإن مخاطبة القيادات السعودية عن طريق إبراز المصالح السعودية الأمريكية المشتركة فى تفادى عدم تصاعد أسعار البترول بمعدلات عالية قد يكون له فرصة أكبر للنجاح.

يفهم السعوديون الآن بوضوح أكثر مما كان عليه الحال فى الثمانينات أن ارتفاع الأسعار أكثر من اللازم لن يكون مجديا لهم ولن يكون فى صالحهم حيث سيكون هذا مدعاة لتقليص الطلب على البترول وتشجيع البحث عن مصادر بديلة للطاقة وقد بدأ الرئيس الأمريكى كلينتون التصريح بذلك فى أواخر أغسطس ٢٠٠٠. كما يدرك السعوديون جيدا أن الإقتصاد القوي للولايات المتحدة يعتبر عاملا أساسيا لتحقيق مصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية.أو لتحقيق كلا من مصالحهم الاستراتيجية والاقتصادية معا.

محاولات لإعادة التوازن

إذا أبدت واشنطن تقدير قويا للاحتياجات والاعتمادات المالية اللازمة لبيت آل سعود فإن الرياض ستفتح ذراعيها للعمل مع الإدارة الأمريكية على خفض مستوى أسعار البترول إلى حد أقل من ٣٠ دولار للبرميل. ويشهد على هذا الاستقبال الحافل بمطالب ريتشاردسون (وزير الطاقة و البترول الأمريكى) لفتح صمامات البترول وزيادة الإنتاج قبل اجتماع منظمة الأوبك فى مارس ٢٠٠٠. ولكن هذه الجهود التي تبذل من أجل أحداث التوازن فى أسواق البترول عن طريق التعاون السياسى تبدو وأنها حلولا مؤقتة.

تتحكم على المدى البعيد متغيرات كثيرة فى سوق البترول العالمى أبعد من أن يسيطر عليها أى من الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة العربية السعودية سواء كان منفردين أو مجتمعين حتى إذا هما أرادا ذلك.

تشجيع بشائر بدايات الإصلاح الاقتصادى السعودى يعتبر مفتاحا لعلاقات التعاون السعودية الأمريكية بحيث لا

تحتاج المملكة السعودية للاعتماد إعتمادا كبيرا على أسعار البترول لتغطية التزاماتها المالية. تعتبر مساعدة السعوديين على فصل سياستهم البترولية عن احتياجاتهم من العوائد المالية الآنيه أمرا مقبولا للولايات المتحدة الأمريكية.

حيث سيؤدى ذلك إلى تركيز القيادة السعودية بصورة أكبر على مصالحهم فى المدى البعيد و ذلك بالمحافظة على سعر متوسط للبترول فى السوق العالمية.

يستطيع السعوديون العودة إلى سياساتهم السالفة فى استخدام إمكانياتهم الإنتاجية الضخمة التى تصل إلى ما يربو على ٣ مليون برميل يوميا أكثر من معدل إنتاجهم الحالى وذلك لخفض أسعار البترول المرتفعة. و التى كانت الأزمات السياسية والكوارث الطبيعية من أهم أسباب ارتفاعها وذلك بدلا من اتفاقياتهم التنظيمية على خفض الإنتاج بينهم وبين سائر الدول المنتجة للبترول سواء كانوا أعضاء أم غير أعضاء فى منظمة الأوبك. و هذا ما يسلكه السعوديون حاليا بالرغم من المعارضة الأمريكية.

محاولات لإعادة الإتزان

يتوقف نجاح الإصلاح الاقتصادى السعودي بين يدى النخبة السعودية الحاكمة. يجب أن يتخذوا خطوات إيجابية بإصدار القرارات السياسية الصعبة وذلك بالحد شيء ما من التحكم الاقتصادى الذي دأبوا على أحكام قبضتهم عليه خلال الأربع عقود الماضية وبالطبع فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع القيام بهذا الدور نيابة عنهم.

دولة نامية أم متطورة

هناك فقط بعض الخطوات العملية المحددة التى يمكن أن تقوم بها واشنطن والتى من شأنها تخفيف بعض الآلام الناتجة عن بعض هذه الإجراءات. يرغب كلا من الأمريكيين والسعوديين فى إشراك السعودية فى منظمة التجارة العالمية. ولكن يختلف كلا الجانبين فى الشروط التى على أساسها يكون دخول ومشاركة السعودية فى منظمة التجارة العالمية.

يرغب السعوديون أنفسهم فى الاشتراك على أساس أنهم دولة من الدول النامية. وهذا التصنيف سوف يعطيهم فترة

زمنية أطول للالتزام والانصياع لمقاييس منظمة التجارة العالمية. بينما على الجانب الآخر ترغب الولايات المتحدة الأمريكية بل وتدفع السعودية إلى الاشتراك على أساس أنها دولة متطورة مما سيؤدى إلى إجبار المملكة على الانصياع لمقاييس منظمة التجارة بسرعة أكبر.

تريد السياسة الأمريكية بعيدة النظر إشراك السعوديين فى أسرع وقت ممكن حتى ولو كان ذلك يعنى إعطائهم فترة سماح أطول. بالرغم من هذا فإنه يصعب التنبؤ بجميع التبعات التى يمكن أن تنتج من دخول المملكة فى منظمة التجارة العالمية. هل يستطيع رجال الأعمال السعوديين المنافسة فى ظل اقتصاد عالمى مفتوح؟ لا أحد يدرى ولكن مجتمع رجال الأعمال السعودي يعتقد أنه يستطيع ذلك.

ويتملك معظم رجال الأعمال السعوديين شعورا متباينا بين الإثارة والقلق من المنافسة الأكثر انفتاحا الناتجة عن الإنضمام لغرفة التجارة. يرى القطاع الخاص السعودى منظمة التجارة العالمية على أنها وسيلة من الوسائل التى

سوف تجعل صانعى القرارات التجارية الحكومية وكذلك النظام التشريعى أكثر وضوحا وأكثر شفافية وأكثر تنظيما.

ستجعل عضوية منظمة التجارة العالمية السلطة الحاكمة فى الرياض أقل قدرة على أحكام قبضتها على التجارة والأعمال كما أنها ستدفع الخصخصة إلى المضى بخطوات سريعة. كما أنها ستعطى دفعة للإصلاح الاقتصادي والذي سيكون أساسا من أسس السياسة السعودية.

بإختصار شديد عضوية منظمة التجارة العالمية يمكنها فقط مساعدة التنمية السعودية سواء كانت حكومية أو غير حكومية فى تغيير هيكل الاقتصاد السعودى حتى يصبح أقل اعتمادا على العوائد البترولية. هذه بالتأكيد هى المصلحة الأمريكية ويجب على واشنطن أن تأخذ كافة الخطوات الممكنة للترحيب بانضمام الرياض إلى نادى منظمة التجارة العالمية.

من يتحمل التبعات العائلة أم الشعب

تستطيع واشنطن أن تقنع السعوديين بالحد من إنفاقهم العسكرى. فقد أدت الأزمات المالية السعودية الطاحنة إلى تخفيضات كبيرة فى الأنفاق السعودى العسكرى. وبالرغم من هذا فإنها مازالت تمثل مستويات عالية جدا بالنسبة للدخل القومي. وهذا يعنى انخفاض كبيرا فى مبيعات مصانع الأسلحة الأمريكية وانخفاض كبيرا فى عوائد تلك المصانع. ولكن هذا الخفض فى مستويات الأنفاق العسكري السعودي سيؤدى إلى استقرار فى الأوضاع المالية وبالتالي يقلل من رغبة السعوديين فى الإعتماد بصفة كبيرة على عوائد البترول لمواجهة أزماتهم المالية الطاحنة.

وأخيرا فإن أصدقاء المملكة فى واشنطن يمكنهم استخدام تأثيرهم الشخصى لدى النخبة السعودية الحاكمة والتى تم تدعيم أواصرها لسنوات طويلة وذلك للتأثير على شركائهم السعوديين وتوضيح أهمية مشاركة جميع قطاعات المجتمع

السعودى بالتساوى فى تحمل أعباء الإصلاح الاقتصـــادى. ويقوم الأمريكيون بمحاولة إفهام السعوديين بأن اســتقرارهم السياسى يعتمد على القبول الشعبى لنظامهم الحاكم. وعلـــى هذا فإنه لا يكفى النخبة السعودية بما فيها العائلة الحاكمـــة منها بأن تتحمل نصيبها مـــن تبعـــات وأعبـــاء الإصـــلاح الاقتصادى ولكنها يجب أن يراها عامة الشعب متحملة لهذه الأعباء.

تعتبر العائلة السعودية الحاكمة فى موقف يؤهلها للقيـــام بهذا الدور لما تملكه من رصيد كبير من التأثير الشـــعبى. وقد استطاعت أن تتغلب على المعارضة السياسية المحليـــة عقب فترة عاصفة الصحراء وقد قامت الإدارة الســـعودية بإجراء بعض الإصلاحات السياسية وبالتالي استوعبت وفى نفس الوقت تخلصت من المعارضة. أصبحت الأن العائلـــة المالكة تمتلك قدرا كبيرا نسبيا من الأموال نتيجة لارتفـــاع أسعار البترول فى العام الماضى وذلك يجعلها قادرة علـــى تحمل أعباء الإصلاح الاقتصادى.

كما أن الوضع الدولى بالنسبة للسعوديين يعتبر الأن من أفضل ما يمكن حيث أن العلاقات السعودية الإيرانية تعد على أحسن ما يكون.

كما أن صدام حسين قد أمكن احتوائه داخل العراق والحد من خطورته وتهديداته وأيضا العلاقة السعودية الأمريكية حاليا تعتبر قوية وقريبة..

فهل يوجد وقت أفضل من هذا التوقيت لمواجهة وإتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة؟!

صـــراع الأحفـــاد

البدائل الممكنة لاتخاذ هذه الإجراءات الصعبة لن تكـــون مرضية لأى من المملكة العربية الســـــعودية أو الولايـــات المتحدة الأمريكية. فإذا نظرنا إلى الوضع الحالى نجـــد أن أسعار البترول مرتفعة أكثر من الـــلازم ولكنـــها بالتـــأكيد سوف تنخفض قريبا. وبالتالى فإن عـــدم تغـــير السياســـة الاقتصادية السعودية التى تعتمد اعتمادا أساسيا على عوائـــد البترول سيؤدى إلى تفجير كارثة اقتصادية قد تكون أشـــــد وطأ وسوءا على الحكومة السعودية عند حدوث الانخفـــاض المرتقب فى أسعار البترول.

وعلى أقل تقدير فإن استمرار الدعم السعودى لاتفاقيـــات خفض الإنتاج كما حدث فى عام ١٩٩٩ مـــن أجـــل رفـــع أسعار البترول سيؤدى إلـــى توتـــر العلاقـــات الســـعودية الأمريكية. وإذا لم يظل الاقتصاد الأمريكى قويا كما كـــان فى العام الماضى فإن واشنطن لن تسمح بأن ترى حليفا من حلفاءها يتحكم فى إدارة ســـوق البـــترول بغـــرض رفـــع

الأسعار. إذا حدوث أزمة اقتصادية جديدة كما هو متوقع عند الانخفاض الوشيك فى أسعار البترول سيكون باعثا لانطلاق أزمات سياسية فى المملكة العربية السعودية حيث أن الأزمات الاقتصادية ستفرض على الحكومة خيارات صعبة قد يكون سببا فى انقسامات داخل النخبة الحاكمة.

ظلت النخبة الحاكمة متماسكة ومتحدة عندما واجهت آثار الأزمة الاقتصادية التى تعرضت لها عام ١٩٩٨. وقد اصبح موضوع انتقال السلطة من الملك فهد إلى الامير عبد الله أمرا مقبولا ومستقرا.

إذا تواكب الانخفاض القادم فى أسعار البترول مع ظروف أكثر صعوبة فى انتقال السلطة فى المستقبل القريب حيث من المنتظر أن تحدث نقلة صعبة من جيل أبناء الملك عبد العزيز مؤسس المملكة العربية السعودية الحديثة إلى جيل أحفاد الملك عبد العزيز. فإن السياسة الاقتصادية والسياسة البترولية من الممكن أن تتداخل مع الصراعات على السلطة بين أفراد عائلة آل سعود. بالطبع هذا الانتقال من جيل الأبناء إلى جيل الأحفاد من الممكن

ألا يتحقق قبل مرور عقد من الزمان أو أكثر إلا أن الأزمة الاقتصادية المرتقبة بالقطع سوف تزيد من مرارة التوترات داخل العائلة الحاكمة.

عندئذ فإن تقاليد العائلة المالكة ستؤدي إلى تحويل التوترات والاختلافات الداخلية الغير مرضية الناتجة عن الصعوبات الاقتصادية مما يجعل الاضطرابات السياسية الخطيرة فى أكبر دولة مصدره للبترول وشيكة الحدوث. يعتبر هذا التحليل سببا كافيا بل دافعا قويا للولايات المتحدة الأمريكية حتى تقوم بحث أصدقاءها فى الرياض على ضرورة تنظيم وترتيب بيتهم من الداخل.

خاتمـــــه

وبعد هذا العرض لما كتبه **F. Gregory Gause** أســـتاذ العلوم السياسية تحت عنـــوان **Saudia Over a Barrel** والمنشور فى الدورية العلمية الخاصة بالشـــئون السياســـية والتى تصدر فى لندن تحـــت عنـــوان **Foreign Affairs**، نلاحظ أن وجهة النظر الغربية بالرغم من أنها المفـــترض أن تكون شديدة التجرد نجدها تنظر إلى بلادنا علـــى أنـــها مرتعا للمواد الخام اللازمة لدفع عجلات الغرب إلى المزيـد من التقدم والرفاهية وأن الفتات الذى يتبقى لدولنا يســـترده الغرب بتصريف منتجاته فى بلادنا التى تعتبر سوقا رائجـــا لكل ما هو راكد فى الغرب خاصة ترسانات الأسلحة التـــى تقذف بها علينا سواء كنا فى حاجة لها أم لم نكن. كمـــا أن جزءا كبيرا من موارد وعوائد البترول يظل أصـــــلا فـــى الغرب تحت ستار الاستثمار، ثم إنه يستكثر علينا ما تبقـــى إن تبقى شئ.

ولنا أن نستعرض مثالا بالأرقام حتى تتضح الصورة أكثر فإن سعر الوقود الذى يباع للمستهلك فى دولة مثل فرنسا يكون موزعا كالآتى:-

٨٠% ضريبة على إستهلاك الوقود تحصلها فرنسا.

٨% الدولة المنتجة.

أى أن حصة الدولة المنتجة للنفط مما خرج من حافظة نقود المواطن الفرنسى عبارة عن ٨% فقط بينما النصيب الأكبر والذى يمثل ٨٠% إنما يذهب إلى الخزانة الفرنسية.

ومع استمرار أسعار النفط فى الارتفاع بالرغم من الزيادات المتتالية فى الإنتاج وآخرها قرار الأوبك فى أكتوبر بعد اجتماع فيينا بضخ ٨٠٠ مليون برميل إضافية يوميا.

فقد ارتفع سعر النفط إلى ٣٥,٠٠ دولار للبرميل خاصة بعد أحداث القدس الأخيرة (أكتوبر ٢٠٠٠).

كما أن تهديدات العراق بوقف إنتاجها من البترول والذى يمثل الآن حوالى ٣,٥ مليون برميل يوميا ومع إحتمالات

إستمرار الزيادة فى الأسعار خاصة مع ترقب القمة العربية وما قد تتخذه من إجراءات خاصة بالتحكم فى إنتاجيات النفط كل هذا قبل حلول شتاء ٢٠٠٠/٢٠٠١، و لا أحد يعلم بحلول الشتاء إلى أى مدى سيصل الإرتفاع فى الأسعار.

وعندما تحدث الإرتفاعات المتتالية فى الأسعار تتعالى الصرخات الغربية بخفض الأسعار فإذا علمنا توزيع حصيلة عوائد البترول المتقدمة فمن ذا الذى عليه أن يقوم بدور فعال لخفض الأسعار ؟ الذى يحصل من العوائد على ٨% أم الذى يحصل على ٨٠% !!

الموضوع	الصفحة

مقدمة..... ٥

الفصل الأول:

تداعيات ارتفاع أسعـــار البترول

كيف حدث هذا الإرتفاع..... ١٢

الدور السعودى..... ١٣

من المستفيد..... ١٤

الفصل الثانى:

التحول للأغنى أم التحول للأفقـــر

العقد السعودى بين العائلة والشعب ١٩

الأميرعبد الله:عصرالوفرة قد إنتهى ٢٢

لأول مرة السعودية تقترض..... ٢٥

العقد الإجتماعى يختل..... ٢٨

نحو وقف النزيف المالى..... ٣٠

البنية الأساسية تتداعى..... ٣٣

الفصل الثالث:

البتـــرول فـــى العائـــلـــــة

بين الإرتفاع والإنخفاض..... ٣٧

طرد زكى يمانى..... ٤٠

مساعى ولى العهد فى واشنطن... ٤٤

السعودية مايسترو منظمة الأوبك.. ٤٨

الفصل الرابع:

إعـــادة النظـــام للبيت الحاكـــم

السعودية أستوعبت الدرس..... ٥٣

محاولة لإعادة التوازن..... ٥٥

محاولة لإعادة الإتزان..... ٥٧

دولة نامية أم متطورة..... ٥٧

من يتحمل التبعات العائلة أم الشعب.... ٦٠

صراع الأحفاد..... ٦٣

الخاتمـــــة..... ٦٦

رقـــم الايـــداع ١٧٨٢١ / ٢٠٠٠

الترقيم الدولى I. S. B. N. 977 209 060 - 0

مطابع المكتب المصرى الحديث
MODERN EGYPTIAN PRESS
ت : ٤٤٤١٠٧٠ — ٤٤٤١٠٧٤ — فاكس ٤٤٤١٠٧٧